

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٥٦٦**

الأربعاء، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ويلسن	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأردن	السيد حمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيدة أدنين
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

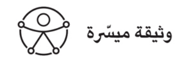
جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (S/2015/866)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (S/2015/866)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة هيروت غبري سيلاسي، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/866، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سيلاسي.

السيدة سيلاسي (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي شرفي إطلاع مجلس الأمن للمرة الثانية على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وبشأن الحالة في منطقة الساحل. وهذه فرصة هامة لتسليط الضوء على محنة المنطقة التي هي بحاجة ماسة إلى استمرار تركيز مجلس الأمن. إنني آخذ الكلمة في وقت حدثت فيه هجمات إرهابية في شتى أنحاء العالم، في باماكو وشمال الكاميرون ونيجيريا وباريس ولبنان، وجرى استهداف طائرة روسية كانت تحلق فوق سيناء، وهي هجمات أسفرت عن فقد الكثير جدا من الأرواح البريئة، وأنا أدينها بشدة. وهذه الهجمات تشهد على النطاق العالمي للإرهاب والترابط بين كل المجتمعات، غنيها أو فقيرها، مما يذكرنا جميعا بأنه لا يوجد أحد في مأمن من هذا التهديد.

وتتطلب مكافحة الإرهاب تضامنا دوليا. ولم تعد الشراكات العالمية في مجال مكافحة الإرهاب خيارا؛ بل حتمية من أجل البقاء.

ولا تزال التهديدات الأمنية الشغل الشاغل لمنطقة الساحل. وتجد بلدان المنطقة، وهي من بين الأكثر فقرا والأقل نموا في العالم، نفسها مضطرة بشكل متزايد لتخصيص نسب كبيرة من ميزانياها لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة، لا يحصل سوى ٥٦ في المائة فقط من الأطفال فيها على التعليم الابتدائي، و ٣٦ في المائة فقط من السكان يستطيعون القراءة أو الكتابة. وستزداد هذه الحلقة المفرغة التي لا يمكن تحملها سوءا من دون مساعدة دولية قوية.

ومن المقلق للغاية أن الشباب والنساء في منطقة الساحل، الذين يمثلون الغالبية العظمى من السكان، يشكلون أهدافا للتجنيد في الحركات المتطرفة. ويواجه ما يصل إلى ٤١ مليون شاب تحت سن ٢٥ عاما، في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر وحدها، اليأس وهم معرضون لخطر التطرف أو الهجرة. وإذا لم يتم فعل شيء لتحسين فرص الحصول على التعليم وزيادة فرص العمل والإدماج وتوفير الفرص للشباب، فإنني أخشى أن تصبح منطقة الساحل مركزا للهجرة الجماعية ولتجنيد وتدريب الجماعات الإرهابية والأفراد، مما سيؤدي في نهاية المطاف، كما يعلم أعضاء المجلس، إلى عواقب وخيمة على السلام والأمن العالميين.

ويتواطأ تجار المخدرات بشكل متزايد مع الجماعات المسلحة والحركات الإرهابية التي تتيح لهم ممرا آمنا في مقابل الحصول على مزايا مالية. وإذا أردنا منع نشوب الصراعات في منطقة الساحل، يتعين وقف الاتجار غير المشروع، بما في ذلك بالمخدرات والأسلحة والبشر.

وتستمر تحديات الحوكمة، مع حرمان فئات رئيسية من السكان من المشاركة السياسية الحقيقية. ولا يزال بناء صمود المجتمعات يشكل تحديا حقيقيا في منطقة الساحل، بسبب استمرار التدهور البيئي الشديد والصدمات المناخية المتكررة والاتجاهات الديمغرافية التي تدفع، مجتمعة، الملايين من الناس إلى حافة الكارثة الإنسانية.

ورغم استمرار تلك التحديات، هناك أسباب للتفاؤل فيما يخص منطقة الساحل. أولا وقبل كل شيء، لا تزال المنطقة تحظى باهتمام مستمر من جانب المجتمع الدولي، كما يتضح من العديد من الاستراتيجيات الخاصة بمنطقة الساحل. وسيعزز تحسين تنسيق جهودنا واستراتيجياتنا الفوائد التي تجنيها المجتمعات المحلية في المنطقة من تلك الأنشطة.

ثانيا، تولت بلدان المنطقة المزيد من القيادة والملكية للمبادرات الرامية إلى التصدي للتحديات الإقليمية في منطقة الساحل. وهناك أدلة على تعزيز الشراكة والتنسيق بين بلدان المنطقة والشركاء الدوليين، باستخدام مختلف المنابر التي أنشأتها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد.

ثالثا، حسنت كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة بشكل كبير التنسيق والترابط في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وجعل مكتبي من ملكية بلدان المنطقة للمشاريع السمة المميزة لبرامجه في المنطقة من خلال ضمان إجراء مشاورات كاملة وإقامة شراكات تنفيذية فعالة مع المنظمات الإقليمية والحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية المستفيدة.

ونحن نعمل بشكل وثيق وبطريقة مبتكرة مع عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والتي تعد الآن وتنفذ بصورة مشتركة مشاريع تهدف إلى معالجة المسائل المتعددة الأبعاد في مجالات الحوكمة والأمن والصمود. وفي هذا الصدد، أحرزت كيانات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة تقدما كبيرا في إقامة مشاريع إقليمية، وذلك بالتعاون مع المنظمات الإقليمية وبلدان المنطقة.

إنني أقر بالمسؤولية الرئيسية لبلدان منطقة الساحل عن أخذ زمام المبادرة لإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها. ومع ذلك، أجد نفسي مضطرة أيضا للاعتراف بأن المنطقة ضحية آثار ظواهر عالمية مثل تغير المناخ وتهريب المخدرات والتطرف العنيف والتدهور الاقتصادي العالمي، والتي تتجاوز قدرة تلك الدول على التصدي لها وتتطلب أدوات متنوعة للتخفيف من هذه الاتجاهات ومنعها.

وإذ أختتم بياني، أود أن أقدم توصيتين. أولا، أناشد مجلس الأمن أن يبقى منخرطا في دعم منطقة الساحل. وثانيا، أهيب بمجلس الأمن أن يستخدم الآليات القائمة استخداما كاملا ويوسع ولايتها لتحسين الرصد والإبلاغ بشأن الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل ومنع هذا الاتجار. فهذه التجارة تمول الإرهاب وعدم الاستقرار، ويجب وقفها إذا أريد لجهودنا أن تكلل بالنجاح. كما أود أن أبرز أهمية إدراج جميع من يمولون أو يدعمون بصورة غير مباشرة الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل في قائمة الجزاءات. وفي ذلك الصدد، أشيد بجهود اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطة به، التي أدرجت في القائمة حتى الآن سبعة كيانات وستة أفراد يعود منشأهم إلى منطقة الساحل.

وأخيرا، أناشد المجتمع الدولي تعزيز دعمه للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في معالجة المسائل الشاملة لعدة قطاعات والعابرة للحدود. ومعا، ولن نتمكن إلا معا، من منع زيادة تدهور الحالة في منطقة الساحل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة غيبري سيلاسي على إحاطتها الإعلامية، وأيضا أشكرها خصوصا على التوصيتين اللتين قدمتهما لنا، وآمل أن نتمكن من النظر فيهما بشكل جدي. ويحدوني الأمل في ألا تمانع، بالنظر لكونها كانت مركزة للغاية في ملاحظاتها، إذا عدنا إليها مرة أخرى لتناول مسائل قد يرغب أعضاء المجلس في إثارتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة للمجلس على عقد هذه الجلسة في إطار بند جدول الأعمال بشأن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. كما أشكر السيدة غيبري سيلاسي، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل، على إحاطتها الإعلامية.

ومن دواعي الأسف أن منطقة الساحل لا تزال تواجه حالة أمنية متسمة باستمرار الأزمة في ليبيا والتهديدات المستمرة، بما في ذلك الإرهاب، في حوض بحيرة تشاد. وكما ورد في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (S/2015/866)، فإن التهديدات الأمنية في المنطقة – الإرهاب والتطرف الذي يمارس العنف، على وجه الخصوص – تتطلب من بلدان المنطقة منح الأولوية لتحسين الظروف الأمنية، التي تؤدي إلى تقويض الجهود في مجالات تتسم بالقدر نفسه من الأهمية.

إن المصدر الرئيسي للتهديد الإرهابي في منطقة الساحل هو ليبيا، وهي غارقة في فوضى تامة وتجد فيها العديد من الجماعات الإرهابية المدججة بالسلاح ملاذا آمنا وتزدهر. وعلاوة على ذلك، فإن عدم تشكيل حكومة للوحدة الوطنية قادرة على إعادة الأمن في البلد يؤجج التهديد للأمن في منطقة الساحل. وفي ذلك الصدد، تشعر تشاد بقلق عميق من إنشاء وترسيخ معقل لداعش في جنوب ليبيا. وفي مواجهة هذا التهديد، نشدد على الحاجة العاجلة إلى بذل كل الجهود الممكنة لإحباط النزعة التوسعية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ولمساعدة الليبيين في تشكيل حكومة للوحدة الوطنية.

وفي حوض بحيرة تشاد، ظلت جماعة بوكو حرام الإرهابية تعاني من الضعف الشديد، بالرغم من أنها لاتزال تنفذ هجمات غير متناظرة فتاكة على السكان المدنيين. ولم تعد الجماعة بعد الآن قادرة على شن هجمات متهورة على المواقع العسكرية أو احتلال مدن، على نحو ما فعلته قبل بضعة أشهر. وبالرغم من إمكانات تشاد المتواضعة وحالة اقتصادية صعبة بشكل خاص، فإنها أسهمت بقدر كبير في مكافحة الهمجية والظلامية. وعلى الجبهات المختلفة لمكافحة بوكو حرام في البلدان المجاورة، خسرت تشاد أرواح العشرات من الجنود الشجعان وقدمت تضحيات مالية كبيرة في ميزانيتها بالذات. ونكرر مناشدتنا للمجتمع الدولي ولشركائنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف دعم جهود بلدان منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وندعو الاتحاد الأفريقي إلى الإسراع بإنشاء صندق استئماني لتمويل عمليات فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات.

وإدراكا منها لحجم التهديد الإرهابي، قررت بلدان مجموعة دول الساحل الخمس، في مؤتمرها للقمة المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر في نجامينا، تجميع جهودها في مجالي الأمن والتنمية. وفي ذلك الصدد، ننوه، ضمن تدابير أخرى، إلى إنشاء قوة عسكرية إقليمية مشتركة، وأكاديمية عسكرية إقليمية، وإطلاق شركة طيران إقليمية، وتشييد خطة للسكك الحديدية يربط بلدان المنطقة الخمسة، وإلغاء شروط الحصول على التأشيرات فيما بين هذه الدول. فهذه المبادرات الجديدة تعزز المبادرات التي اتخذت بالفعل في إطار منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، الذي تتولى مالي رئاسته باقتدار. وإذ أشكر ذلك البلد على جهوده الهامة، فإن تشاد بصفتها المزدوجة كرئيس مقبل لمجموعة دول الساحل الخمس ومنبر

التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، ستواصل التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون المتعدد الأوجه في مجالي الأمن والتنمية في منطقة الساحل عموما وفيما بين أعضاء مجموعة دول الساحل الخمس على وجه الخصوص.

ومن هذا المنطلق، وبالنظر للارتباط الوثيق بين الأمن والتنمية، تشدد تشاد على الضرورة الملحة لحشد موارد دولية كبيرة لتمويل مشاريع محددة للشباب والنساء. فمن شأن تشجيع هذين القطاعين على مزاولة الأعمال الحرة أن يقلص التهديدات للسلام والأمن والتنمية، بما في ذلك التطرف الذي يمارس العنف، والنزاع المسلح، والاتجار بجميع أنواعه، والهجرة. ونناشد المبعوثة الخاصة للأمين العام متابعة جهودها للتوعية وحشد الشركاء الإنمائيين بغية التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وتحقيقا لتلك الغاية، نؤكد على ضرورة مشاركة بلدان مجموعة دول الساحل الخمس مشاركة كاملة في تحديد مشاريع التنمية ذات الأولوية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها. كما نشدد على ضرورة تعزيز مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل والنظر بعناية شديدة في نقل المكتب إلى مقر الأمانة الدائمة لمجموعة دول منطقة الساحل الخمس. وقدمت بلدان المنطقة هذا الطلب مرارا وتكرارا، وينبغي النظر فيه خلال الاستعراض الاستراتيجي للمكتب في كانون الأول/ديسمبر. وفي السياق نفسه، وبالنظر للآمال التي بعثتها استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، على المجلس أن يجتمع ثلاث مرات على الأقل في العام لمناقشة التحديات العديدة في منطقة الساحل ولتنفيذ الاستراتيجية.

وفي الختام، نشير إلى الأهمية القصوى لإطلاق الأمم المتحدة لصندوق استئماني متعدد المانحين لمنطقة الساحل بغية الوفاء بالتوقعات الهائلة لبلدان المنطقة، عملا بتوصية الأمين العام الواردة في تقريره.

السيدة موروموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل على إحاطتها الإعلامية وعلى أعمالها المتفانية على أرض الواقع.

وكما يبين أحدث تقرير للأمين العام (S/2015/866)، لا تزال منطقة الساحل تواجه تحديات أمنية وإنمائية واجتماعية – اقتصادية جسيمة.

والتنسيقُ الوثيقُ للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، وضمانُ تكامل الجهود، وتعزيزُ تقديم الدعم والمساعدة، أمور تكتسي أهمية بالغة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي شريكا متفانيا في تلك الجهود ويعمل على تنفيذ استراتيجيته ذات الصلة وخطة عمل اعتمدت في وقت سابق من هذا العام. وفي إطار بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي، قامت ليتوانيا بنشر مدربين من أجل تدريب القوات المسلحة المالية في كوليكورو، وسنواصل القيام بذلك.

وقد كان الهجوم الذي حدث في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر على فندق راديسون بلو في باماكو هو العمل الأخير في سلسلة من الهجمات المميتة. ونحن ندين بشدة هذا الهجوم الإجرامي، ونعرب عن تعازينا إلى جميع المتضررين.

إن خطر الإرهاب الذي يشكله تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام، وجماعات مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وأنصار الدين وتنظيم ''المرابطون''، وكذلك تهريب البشر والاتجار بهم، والتدفق الحر للأسلحة إلى المنطقة، الذي ازداد تفاقما بفعل الأزمة الليبية، قد عمل على مواصلة تفاقم أوجه الضعف في منطقة الساحل.

ونحن نشيد بتنفيذ أسرة الأمم المتحدة للمشاريع والبرامج الرئيسية التي تهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز التعاون الأمني،

وحماية الحدود، وتنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات والتصدي للتطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف في منطقة الساحل. ومن المشجع أن نسمع من المبعوثة الخاصة بأن هناك المزيد من التقدم من حيث تحسن تنسيق العمل.

كما نرحب بالجهود التي تبذلها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الرامية إلى تعزيز قدرات التعاون الأمني الإقليمي من خلال إجراء تدريبات عسكرية مشتركة عبر الحدود، فضلا عن استعداد أعضائها للعمل معا بشأن المسائل العابرة للحدود مثل الجريمة المنظمة، وتغذية نزعة التطرف والأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية.

إن التصدي للفقر والاستبعاد الاجتماعي والمظالم التي طال أمدها لفرادى المجتمعات داخل بلدان الساحل، لا يزال أمرا بالغ الأهمية. وكما أكدت المبعوثة الخاصة، على الرغم من أن نسبة هائلة من السكان هم تحت سن الخامسة والعشرين، لا يتم إشراك الشباب بصورة منتظمة في عملية صنع القرار، وهناك انعدام في فرص التعليم والعمل. وهذه الحالة هي قنبلة موقوتة، لأن الشباب الساخطين، كما أشارت أيضا، يمثلون فريسة سهلة للمجندِين الإرهابيين والجريمة المنظمة. وينبغي لبلدان المنطقة تطوير سبل مستدامة لكسب العيش، بدعم من الشركاء الدوليين، وتعزيز وجود الدولة في جميع أنحاء البلدان المعنية، وضمان تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وكفالة إمكانية الوصول إلى العدالة.

وفي جميع بلدان المنطقة، ثمة حاجة واضحة إلى تطوير القدرات في مجالات سيادة القانون وإنفاذ القانون والقدرات القضائية، لكي تتمكن من احتجاز الإرهابيين والمتطرفين الراديكاليين ومحاكمتهم. ومن الملح أيضا إجراء تحسينات ملموسة على مرافق الاحتجاز والسجون، نظرا لأن السجون كثيرا ما تكون أماكن لتجنيد المتطرفين والمجرمين الممارسين للعنف، ولا سيما في الحالات حيث يُسجن معا المجرمون العاديون ومرتكبو الجرائم البسيطة إلى جانب الإرهابيين المشتبه فيهم لفترات طويلة. ويجب مراعاة ومعالجة الشواغل فيما يتعلق بسلامة وأمن القضاة الذين يتولون المحاكمة في قضايا الإرهاب.

وفي رأينا، يتطلب الأمر إيلاء مزيد من الاهتمام لمنع التجنيد وتغذية نزعة التطرف بين صفوف اللاجئين المستضعفين والأشخاص المشردين في المجتمعات المحلية، ولا سيما في المناطق الحدودية، حيث يمكن للمتطرفين الإرهابيين الذهاب والعودة حسب ما يروق لهم بسبب سهولة اختراق الحدود. وهذه المناطق، بصفة عامة، معرضة للأخطار بصفة خاصة، ولذلك لا عجب في أنه عندما ضربت جماعة بوكو حرام في النيجر، كان ذلك في المنطقة الحدودية المسماة روسو – ديفا.

إن دور المرأة، وممثلي المجتمع المدني والزعماء الدينيين لا يزال هاما في مكافحة التطرف. وتوجد بعض الممارسات الجيدة فيما بين بلدان المنطقة – على سبيل المثال، بشأن تعزيز الإسلام المعتدل، وتدريب الأئمة في مالي – التي يمكن تشاطرها وتطبيقها على نطاق أوسع.

وفي الختام، أود أن أطرح على المبعوثة الخاصة بعض الأسئلة فيما يتعلق بجهود مكافحة الإرهاب. كيف تقّيم التقدم المحرز في وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الإرهاب/مكافحة التطرف العنيف في بلدان الساحل؟ كيف يمكن لمجلس الأمن أن يساعد هذه البلدان في هذا الصدد؟ في وقت سابق من هذا العام، كانت هناك توصيات بتعزيز قدرة مكتبها في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. هل تم القيام بشيء منذئذ؟ كيف يمكننا مساعدتها من أجل تعزيز قدرة مكتبها على التنفيذ على أرض الواقع؟

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمتها المبعوثة الخاصة للأمين العام،

فضلا عن جهودها الرامية إلى التعجيل بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

ولا تزال لدى منطقة الساحل مواطن ضعف في مجال الأمن الشامل. وقد أثّر تزايد نشاط الجماعات الإرهابية على الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والتعجيل بتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، مما يهدد أمن وسلامة سكان المنطقة. وازدياد العنف الذي ترتكبه تلك الجماعات، يجعل من الملح أن نبذل الجهود على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة هذه الآفة بطريقة منسقة، وذلك للحيلولة دون انتشار هذه المنظمات وتصاعد التطرف المصحوب بالعنف.

إن التنسيق الإقليمي والدولي هو أمر ملح أيضا، نظراً للحدود السهلة الاختراق والمساحات الشاسعة من الأراضي، التي تستطيع بلدان المنطقة بالكاد السيطرة عليها. ولذلك، نقدر الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن في إنشاء وتشغيل قوة مشتركة متعددة الجنسيات لمواجهة المجموعات الإرهابية. ونشجع بلدان المنطقة على أن تنحو هذا المنحى، مع ضمان خضوع جميع عمليات تلك القوات للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

إن تدهور الحالة الأمنية يعوق تنفيذ خطة الاستجابة الاستراتيجية الإنسانية لمنطقة الساحل، والجهود الرامية إلى إنقاذ الأرواح وتحسين القدرة على التكيف، وقدرة الحكومات على إدارة عمل الجهات الفاعلة في التنمية. وتعمل حالة انعدام الأمن السائدة على إيجاد ممر عبور من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال أفريقيا وأوروبا للأشخاص الذين يلتمسون الحماية والذين يتعرضون للاتجار بالبشر. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة التي تواجه المشردين الذين يستقلون السفن المتجهة إلى أوروبا بأمل مشروع في إيجاد عالم أفضل.

وحالات الطوارئ التي تتسم بالتعقيد التي تؤثر على منطقة الساحل هي إحدى أطول الأزمات الإنسانية أمدا في الآونة الأخيرة، وتتفاقم جراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والأوبئة والكوارث الطبيعية. إننا نكرر التأكيد على أهمية قيام المجتمع الدولي بالمساهمة في تمويل النداءات الإنسانية ذات الصلة. ومن الضروري أيضا زيادة تعزيز اتساق جهود الأمم المتحدة في منطقة الساحل من أجل تهيئة الظروف المفضية إلى عودة اللاجئين والمشردين داخليا.

ومن المهم أن تواصل الدول تعزيز تعميم المنظور الجنساني وإدماج المرأة في جميع قطاعات الحياة العامة. ونحن ننوه بالجهود المبذولة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبسنّ بلدان المنطقة القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة – وهي مبادرة نأمل من الآخرين الاقتداء بها.

وليس أمام الشباب في منطقة الساحل سوى القليل من احتمالات تحقيق مستقبل أفضل. ومن الملح تعزيز الاستثمارات في قطاعات التعليم والصحة والعمالة وتهيئة الفرص للشباب، وبالتالي منع الهجرة وتغذية نزعة التطرف وتجنيد الجماعات الإرهابية للشباب.

ونكرر التأكيد على تأييدنا لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي هي نموذج للعمل الوقائي في تحديد أولويات المشاريع الرامية إلى معالجة الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار. وستتيح الاستراتيجية المجال أمام منطقة الساحل لمواجهة التهديد معا وبشكل كلي، وإنشاء آليات للتفاعل والتعاون المشترك بين السلطات الإقليمية والمحلية.

السيد الحمود (الأردن): إسمحوا لي بداية أن أشكركم على تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن السلم والأمن في أفريقيا في منطقة الساحل. وأن أتقدم بالشكر إلى المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل السيدة هيروت غيبري سيلاسي، أيضا على إحاطتها الإعلامية وعلى جهودها الحثيثة لحشد الدعم اللازم لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

تواجه منطقة الساحل العديد من التحديات المتشابكة على الصعد الأمنية والسياسية والإنسانية. والتي أدت إلى تردي الحالة الإنسانية ووفرت أرضية خصبة للجماعات المسلحة والإرهابية. وهو ما يشكل تهديدا للأمن والسلم في المنطقة. ولا نبالغ إذا قلنا هنا أن منطقة الساحل أصبحت محورا رئيسيا لأنشطة المنظمات الإرهابية، التي تمتد من منطقة الشرق الأوسط إلى شمال أفريقيا. وأصبحت آثارها واضحة الآن وممتدة إلى مختلف بقاع العالم. ويدين الأردن بشدة الهجوم الإرهابي المسلح على فندق بوسط العاصمة المالية باماكو. ونؤكد على موقف الأردن الثابت في رفض الأفعال الإرهابية وترويع المدنيين في مختلف دول العالم.

وعلى الصعيد الأمني، أدّى تنامي أنشطة التنظيمات الإرهابية وانسيابها في منطقة الساحل، وانتشار التجارة غير المشروعة بالمخدرات والأسلحة، نتيجة ضعف المؤسسات الأمنية، وعدم قدرة بعض دول المنطقة على حماية حدودها الطويلة، إلى تردّي الحالة الأمنية وسلامة المواطنين والمجتمعات في المنطقة.

وفي إطار تعزيز التعاون الأمني الإقليمي لدول منطقة الساحل، والقضاء على الإرهاب، وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية، فإنَّ الأردن يرحب بالخطوات التي اتخذتها دول الإقليم، بما في ذلك من خلال عملية نواكشوط، وفي إنشاء وتشغيل فرقة العمل المشتركة متعددة الجنسيات، من أجل القضاء على بوكو حرام، وفي إنشاء مجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، يرى الأردن ضرورة دعم المجتمع الدولي لمنطقة الساحل، لإنشاء استراتيجية إقليمية شمولية وموحَّدة في المنطقة للقضاء على الإرهاب، والتعامل بشكل متكامل مع ظاهرة التنظيمات الإرهابية، بما يكفل حرمانها من البيئة المحلية الحاضنة، وتجفيف مصادر التمويل، والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، لتفويت الفرصة على هذه التنظيمات، لئلاَّ تستغلَّها لتجنيد المقاتلين. وإضافة إلى ذلك، فإنَّ على دول منطقة الساحل تكثيف جهودها المشتركة لمكافحة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، من خلال تعزيز مراقبة وضبط الحدود، ووقف تدفُّق التجارة غير المشروعة للسلاح والمخدرات والموارد الطبيعية.

وعلى الصعيد السياسي، فإنَّ حالة عدم الاستقرار السياسي، وخصوصاً عمليات الانتقال السياسي السلمي، وإجراء الانتخابات، وعدم مشاركة جميع شرائح المجتمع، بما فيها الشباب والنساء والأقليات، في الحياة السياسية، إضافة إلى ضعف المؤسسات والحوكمة وسيادة القانون في بعض دول المنطقة، كل ذلك يشكِّل مصدراً للتوترات والاضطرابات، ويعرقل عمليات الاستقرار السياسي والتماسك الإقليمي.

أمَّا على الصعيد الإنساني، فقد تدهورت مؤشرات الحالة الإنسانية، نظراً لازدياد أعمال العنف، حيث إنَّ هناك أكثر من ٢٠ مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي، وتشريد ٤,٤ ملايين شخص من ديارهم، الأمر الذي يدعو إلى القلق، ويستدعي تحرك المجتمع الدولي لوقف هذا التدهور. كما أنَّ معدلات البطالة لا تزال مرتفعة، ولا سيما في فئة الشباب، التي تعاني التهميش الاجتماعي والاقتصادي، في حين أنَّ المنطقة بحاجة ماسَّة إلى الاستثمار في طاقات الشباب، حيث إنَّ الفقر والبطالة والجهل وضعف العلاقات العائلية، توفِّر بيئة جاذبة للفكر المتطرف والأفكار الظلامية، تستخدمها التنظيمات الإرهابية والإجرامية في تجنيد الشباب واستقطابهم. ونؤكد هنا على ما ورد في إيجاز السيدة سيلاسي حول ضرورة إيلاء هذا الموضوع الأهمية والأولوية.

وفي النهاية، يودُّ الأردن التأكيد على الدور الهام لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وضرورة النهوض بها، بهدف تعبئة الشراكات، وتعزيز التعاون الإقليمي والأمني بين الدول، بغية معالجة التحديات المتصاعدة والمترابطة، من خلال رؤية متكاملة، تتضمَّن خطوات عملية

لمعالجة الأسباب الجذرية للتوترات والصراعات، بهدف تعزيز السلام وترسيخ الأمن المستدام في المنطقة.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): نودّ أن نشكر المبعوثة الخاصة سيلاسي على إحاطتها الإعلامية اليوم. ونرى ميزة كبرى في زيادة تواتر ووتيرة تواصل المجلس مع المبعوثة الخاصة.

إنَّ منطقة الساحل تواجه تحديات متعددة الأوجه – الاتجار بالمخدرات، الاتجار بالبشر، الهجرة غير النظامية، التدهور البيئي والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذه كلها تبقى مسائل مثيرة للقلق الكبير.

ولا تزال الجماعات المسلحة والإرهابيون والعصابات الإجرامية تشكل تهديدا كبيرا للسلام والاستقرار في المنطقة. وبما أنَّ أنشطتها عابرة للحدود بوضوح، فإنَّ مكافحتها ستقتضي تعاون بلدان المنطقة وتكافلها الوثيقَين. واعترافاً من أعضاء لجنة حوض بحيرة تشاد – تشاد، الكاميرون، النيجر ونيجيريا، إلى جانب بنن – بهذه الحقيقة، فإنهم يتعاونون بفعالية في إطار فرقة العمل المشتركة متعددة الجنسيات، بغية مكافحة بوكو حرام ودحرها. وفعالية عملنا المشترك واضحة في التقدم المطَّرد الذي أحرزته فرقة العمل في الحرب ضد بوكو حرام. فقد استعيدت أراضٍ واستؤنفت في المناطق المحرَّرة أنشطة اقتصادية – اجتماعيةٍ تشمل التعليم. وللحفاظ على تلك المكاسب، بدأت الحكومة النيجيرية تنفيذ برامج إعادة تأهيل وتعمير في مناطق البلد المتضررة من قِبَل بوكو حرام.

إنَّ انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سببٌ رئيسي آخر لانعدام الأمن في منطقة الساحل. لذا، فإنَّ مكافحة المشكلة أساسية لتحسين الحالة الأمنية هناك. وذلك سيتطلب طبعاً عملاً متضافراً من جانب المجتمع الدولي، المنظمات الإقليمية، الدول وأصحاب المصلحة الآخرين، بما يشمل منتجي الأسلحة ومصدِّريها. وعلى الدول في المنطقة أن تكثِّف جهودها لتحقيق هدف الاتحاد الأفريقي المتمثل في إسكات البنادق. ونعتقد أنَّ الامتثال الكامل لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، من شأنه أن يساعد ذلك الجهد المتضافر.

ونود أن نُحيِّي مكتب المبعوثة الخاصة في منطقة الساحل على دعمه لمنتدى التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل وآليات إقليمية أخرى. وإننا نذكر نتيجة الاجتماع الثالث للمنتدى، الذي عُقِد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بشأن تشكيل أفرقة مواضيعية لمعالجة مسائل الحوكمة، الأمن، المناعة والتنمية. ونتوقَّع أن ييسِّر ذلك تنفيذ مبادرات منطقة الساحل واستراتيجياتها. وإننا ندعم بقوة الجهود لتعزيز المُلكية الإقليمية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وإيلاء الاستراتيجية الأولوية للمشاريع الريادية تطور إيجابي حقاً. ونحن مقتنعون بأنَّ التركيز على تلك المشاريع سيُسهم في تخفيف المخاطر الأمنية المتداخلة في منطقة الساحل.

وتعتقد نيجيريا أنَّ تسوية المشاكل المتعددة الأوجه في منطقة الساحل تستدعي حلاً شاملاً، وأنَّ المسار إلى ذلك الحل يكمن في نهج شامل ومنسَّق. وإذ نرحب بمبادرات الأمم المتحدة، فإننا ننوِّه بالجهود البارزة المبذولة من أصحاب المصلحة الآخرين، للتصدي لتحديات منطقة الساحل. وهي تشمل استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل، واستراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والبرنامج دون الإقليمي لاتحاد المغرب العربي لمكافحة التصحُّر في المغرب. وتشمل الاستراتيجيات الأخرى استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل، والتزامات الجهات الفاعلة متعددة الأطراف، مثل مجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل. ونعتقد أنَّه يمكن لتلك المبادرات أن تستفيد من التنسيق الوثيق، بالاستناد إلى قدرات مختلف أصحاب المصلحة وميزاتهم النسبية.

وإذ يشرع الأمين العام في الاستعراض الاستراتيجي لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بحلول نهاية هذه السنة، فإننا نتطلع إلى التوصيات التي لا تقتصر على تعميق شراكة الأمم المتحدة مع أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين فحسب، بل تعزِّز أيضاً المُلكية الإقليمية لعملية تنفيذ الاستراتيجية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتوجيه تحية مميَّزة للمبعوثة الخاصة، السيدة سيلاسي، على قيادتها الذكية، ونؤكد لها دعمنا المستمر والثابت.

السيد ليو جيبايي (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين السيد الرئيس، على عقده جلسة اليوم، والسيدة سيلاسي على إحاطتها الإعلامية.

تشكل الحالة في منطقة الساحل مصدرا للقلق وتتطلب مساهمة أكبر ونهجا متكاملا من قبل المجتمع الدولي. وتود الصين أن تسلط الضوء على النقاط الأربع التالية.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبدأ بمعالجة مسائل البؤر الساخنة في منطقة الساحل بالعمل بنشاط على دعم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة للاضطلاع بالعمليات السياسية التي ترمي إلى تحقيق تقدم مطرد نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة. ومن الضروري العمل بنشاط على دعم الأطراف المعنية في مالي في جهودها الرامية إلى التنفيذ الشامل لاتفاق السلام والمصالحة الموقع في حزيران/يونيه الماضي، وفي تعزيز التقدم المطرد في عملية السلام في مالي. ويجب إيلاء اهتمام وثيق إلى الآثار غير المباشرة للأزمة في ليبيا وغيرها من مسائل البؤر الساخنة خارج المنطقة بتعزيز حل المسائل ذات الصلة، والحد من تأثير العوامل الخارجية المعقدة على المنطقة.

ثانيا، يجب أن تقدم هيئات مكافحة الإرهاب ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة، المزيد من المدخلات فيما يتعلق بمنطقة الساحل وأن تعزز الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة في مكافحة الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم دول المنطقة بفعالية في جهودها الرامية إلى تسريع بناء القدرات في مجال الأمن وأن يدعم جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها بلدان المنطقة. ويجب أن تلتزم هذه الجهود بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية الأخرى التي تحكم العلاقات الدولية. وينبغي ألا تكون هناك معايير مزدوجة، وألا يربط الإرهاب بأي دين معين أو عرق.

ثالثا، نأمل في أن تغتنم بلدان منطقة الساحل فرصة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لوضع خطة واستراتيجية تنمية تصممها وفق ظروفها الوطنية. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية مزيدا من المساعدات لأغراض التنمية وأن تنشط في مساعدة بلدان المنطقة في تحسين قدراتها المحلية لأغراض التنمية. ويجب أن تجري وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة دراسات متعمقة للاحتياجات الفعلية لبلدان المنطقة، وأن تضع مشاريع واضحة وقابلة للتحقيق، فضلا عن تدابير وجداول زمنية للتنفيذ، وأن تشجع تكييف المساهمات الواردة من الجهات المانحة الدولية في تقديم المساعدة والتعاون، من أجل تسريع التنمية الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة.

رابعا، ينبغي للأمم المتحدة مواصلة تعزيز اتصالاتها وتنسيقها مع بلدان المنطقة الخمسة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان والمنظمات الأخرى في أفريقيا، وذلك بهدف الربط بين استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية من أجل الاستفادة من مزايا كل منها، وتعزيز توحيد الموارد وتحقيق التآزر في جهودها المشتركة الرامية إلى حل المسائل التي تواجه منطقة الساحل.

في عام ٢٠١٣، قام الأمين العام بان كي – مون، ورئيسا البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي بزيارة مشتركة إلى منطقة الساحل وحققوا نتائج إيجابية، مما أدى إلى الشروع في وضع نموذج جديد للجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع

الدولي بهدف حل المسائل الإقليمية. وينبغي للأطراف المعنية أن تنظر في القيام ببذل المزيد من الجهود في المنطقة، من أجل تقييم حالة تنفيذ النتائج التي تم التوصل إليها خلال الزيارات التي تمت مؤخرا ووضع التزامات جديدة لتقديم المساعدة.

تعلق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على العلاقات بين الصين وأفريقيا، كما يتبين من تقديمها للمساعدة الثنائية ومشاركتها في عمليات حفظ السلام. لقد ظلت الصين تبذل جهودا دؤوبة لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا. وسيعقد في الشهر القادم، للمرة الأولى في أفريقيا، مؤتمر القمة الثاني لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، في إطار موضوع "أفريقيا والصين معا إلى الأمام: تعاون لفائدة الجميع من أجل التنمية المشتركة". ويجتمع خلال المؤتمر قادة من الصين والدول الأفريقية في جوهانسبرغ لوضع خطة مشتركة لتنمية العلاقات بين الصين وأفريقيا خلال السنوات الثلاث القادمة. وستغتنم الصين هذه الفرصة لبذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون مع البلدان الأفريقية في المجالات الخمسة ذات الأولوية: التصنيع والزراعة والتحديث والصحة العامة والتبادل بين الشعوب والسلام والأمن، بهدف تحقيق فوائد ملموسة للبلدان الأفريقية وبلدان المنطقة، فضلا عن تحقيق تعاون يفيد الجميع من أجل التنمية المشتركة.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في البداية نشكر المبعوثة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب منطقة الساحل على إحاطتها الإعلامية.

كما جاء في تقرير الأمين العام (S/2015/866)، فإن الحالة الأمنية في منطقة الساحل لا تزال غير مستقرة، مما يثير القلق إزاء الآثار المباشرة للواقع السياسي المعقد السائد في ليبيا ومالي والتهديد الإرهابي الذي تشكله جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية، فضلا عن زيادة الاتجار بالمخدرات والأسلحة. لقد حذرت فنزويلا مرارا من هذا في المجلس، وقد أعربنا عن قلقنا إزاء العنف المسلح وانتشار الإرهاب وتدمير قدرات الدولة الليبية في أعقاب التدخل العسكري في عام ٢٠١١، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية وأجزاء أخرى من العالم.

فيما يتعلق بمالي، وكما ذكرنا من قبل، ترحب فنزويلا بالجهود المبذولة في مجال الحوار والتفاوض بين أطراف النزاع في مالي فضلا عن فريق الوساطة الذي تقوده الجزائر، كما تجلى في التوقيع في حزيران/يونيه الماضي على اتفاق السلام والمصالحة، الذي أدى إلى إحراز تقدم كبير، ليس للبلد فحسب بل ومن حيث الاستقرار في المنطقة.

وفي نفس الوقت، فإننا ندين انتشار الإرهاب، الذي أدى إلى حالة خطيرة من الناحية الهيكلية في شمال ووسط البلد، حيث تجسد العنف السائد في الهجمات الإرهابية التي حدثت الأسبوع الماضي في باماكو، والتي أدانها المجلس بشدة. ولقد أدى عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا ومالي، فضلا عن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية، إلى خلق بؤرة توتر خطيرة في منطقة الساحل ككل نتج عنها تفاقم مناخ العنف الذي أفضى إلى تعزيز الأنشطة الإجرامية والاتجار بالمخدرات والأسلحة، فضلا عن الإرهاب، والضحايا الأساسيين لكل ذلك هم السكان المدنيون.

ويساورنا القلق من حقيقة أن جماعات إرهابية مثل بوكو حرام وتنظيم القاعدة، من بين أخرى، قد كثفت عملياتها في منطقة الساحل، وهو أمر من عواقبه الحتمية تزايد عدد المشردين واللاجئين. ولذلك نأمل في أن تحقق الجهود المتواصلة التي يجري الاضطلاع بها في الميدان من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام، هدفها في مكافحة الإرهاب.

وللأسف، فإن آثار هذه النزاعات والأخطار التي تهدد الأمن أرغمت دول المنطقة على إيلاء أولوية لتمويل القطاع

الأمني على حساب الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية حاسمة الأهمية مثل تلك الناشئة عن الحالة الإنسانية. ويصف تقرير الأمين العام مجموعة من العوامل التي تعكس الاحتياجات الإنسانية لأكثر من ٢٠ مليون شخص في المنطقة، بما في ذلك العنف المرتبط بالتزاع وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة والكوارث الطبيعية.

ومع تسليمنا بأوجه التقدم الذي أحرزته خطة الأمم المتحدة للاستجابة الاستراتيجية الإنسانية لمنطقة الساحل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ لتلبية الاحتياجات الحادة والمزمنة في المنطقة، بما في ذلك بناء قدرات الحكومات، فإننا نشعر بالقلق من أن البرامج الإنسانية في منطقة الساحل لا تزال تعاني من نقص في التمويل. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة الالتزام بحشد الموارد من أجل تخفيف حدة الاحتياجات الإنسانية الملحة في منطقة الساحل. لقد كان الدور الذي اضطلعت به موريتانيا وبوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر كأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، وعملية نواكشوط، وفريق الشركاء الدوليين غير الرسمي لمنطقة الساحل، مهما جدا في تنفيذ السياسات الاجتماعية والأمنية في المنطقة.

ونشدد على أنه ينبغي أن تركز هذه الجهود على التنمية المستدامة في المنطقة وليس على المنظور العسكري وحده.

ولا يسعنا أن نكفل السلام والأمن القويين والمستدامين إلاّ من خلال الاهتمام المتواصل بالأسباب الجذرية للصراعات، من قبيل الفقر، والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والتعليم، والحوار السياسي، والدعم الكافي من الشركاء الإقليميين والدوليين. وبسبب الخصائص الجغرافية والسياسية لمنطقة الساحل، فإن لديها القدرة على المساهمة في إيجاد حلول بناءة تتصدى بفعالية للتحديات الرئيسية المتعلقة بالتشرد الداخلي، واللاجئين وتدفق الهجرة، التي كان لها في الآونة الأخيرة أثر انساني كبير في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وفي حين يجب علينا مطاردة المافيات التي تمارس الاتجار بالبشر وتستغل سوء حالة المحرومين، لا بد أن نعمل أيضا، بتماسك سياسي وأخلاقي، من أجل وضع سياسات عامة للمنطقة لا تشجع على الصراعات المسلحة عن طريق المصالح الاقتصادية. وبهذه الطريقة، يمكننا أن نتجنب العواقب المأساوية والشعور بالأسف في نهاية المطاف حيال التأثير الأقاليمي لمثل هذه الأزمات، من قبيل الأزمة الحالية التي تتعلق بالمهاجرين.

ونحن ننوّه بأهمية النتائج الجيدة التي تحققت بفعل الجهود المشتركة للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، كما يرد في تقرير الأمين العام، لا سيما الأعمال التي تستهدف النساء والشباب الذين هم عرضة بشكل خاص لآثار العنف، بغرض منع نشوب الصراعات المسلحة، وانتشار التطرف العنيف، ولكن قبل كل شيء للتخفيف من معاناة ملايين الناس الذين يُستبعدون من ممارسة حقهم في التنمية.

وفي الختام، أود الاشارة إلى أنّ ثروة أفريقيا والعديد من مواردها الطبيعية ما فتئت، من الناحية التاريخية، هدفا لطموح الدول القوية ولإرثها الاستعماري الأليم، مما يؤدي إلى معاناة وصراعات وانقسامات في المنطقة يتعذر وصفها. وتعبئة الموارد والأموال لمبادرات ومشاريع تنموية في منطقة الساحل يجب أن تستند إلى روح الاستدامة والتعاون، حيث تمارس الحكومات والشعوب القيادة في مجال الإدارة العامة وكذلك المشاريع المحددة مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وهي التي ينبغي أن تقود الجهود الدولية.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تعازي حكومة نيوزيلندا لشعب مالي وأولئك المتضررين من الهجوم الذي وقع في باماكو يوم الجمعة. يبدو

أن هذه الهجمات لا نهاية لها، ونحن نشعر كل مرة بالرعب حيالها من جديد.

وفي ضوء الهجوم الذي شُنّ يوم الجمعة، من الأهمية بمكان أن تواصل أطراف عملية السلام في مالي توطيد المكاسب التي تحققت هذا العام بشق الأنفس، من أجل المضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وبالمثل، من الأهمية الحيوية بمكان ألاّ تتعثر عملية السلام في ليبيا، وأن تصل إلى خاتمتها بنجاح.

وأود أن أشكر المبعوثة الخاصة لمنطقة الساحل، السيدة حيروت جابر سيلاسي، على إحاطتها الاعلامية وعملها عبر منطقة الساحل. فالتحديات المفصّلة في الاحاطة الاعلامية للمبعوثة الخاصة وفي تقرير الأمين العام (S/2015/866) هي تحديات هائلة. وسوف يتطلب إحراز التقدم تركيزا مستمرا لأجل طويل من حكومات المنطقة، ودعما من المجتمع الدولي. وتأمل نيوزيلندا في أن نستطيع اعتماد مشروع بيان رئاسي يكون بمثابة اعتراف واضح بالتحديات التي تواجه السلام والأمن والاستقرار عبر منطقة الساحل.

ولقد أدركنا مرة تلو الأخرى أن التهديدات الأمنية التي تواجه بلدا أو منطقة ما لا تقتصر على الحدود، أو الصحاري، أو في الواقع على المحيطات. لهذا السبب تحديدا، تعيّن على المجلس أن يُعنى بحالات، مع أنها تتعلق إلى حد كبير بأراضي بلد ما في الداخل، لكنها تشكل تهديدا للسلام والأمن للمنطقة بنطاقها الأوسع، كما هو الحال في منطقة الساحل وما وراءها.

وفي كثير من الأحيان، يجري تناول المسائل المعروضة على المجلس والبت فيها بشكل منعزل. وتسلّم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بأن التهديدات للسلام والاستقرار الدوليين في تلك المنطقة الشاسعة هي تهديدات مترابطة. فالإرهاب وعدم الاستقرار السياسي وتدفق الأسلحة، على سبيل المثال لا الحصر، أمور لا يمكن التصدي لها دون الإشارة إلى بعضها البعض، ودون أن تعمل المنطقة بالتنسيق الوثيق مع المجتمع الدولي. وكما نعلم جيدا، فإن تلك التهديدات لا تنحصر داخل أي بلد من بلدان الساحل، أو حتى داخل منطقة الساحل بأكملها. ومخاطر الهجرة والتطرف والإرهاب قد أبرزتها حقّا المبعوثة الخاصة في إحاطتها الاعلامية.

وإذا نظرنا إلى المستقبل، وتناولنا الملاحظات والاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام، نعتبر أن هناك أربع خطوات في غاية الأهمية.

أولا، من الضروري قيام التعاون العسكري الجاري في المنطقة. فالتعاون بين دول المنطقة، على سبيل المثال من خلال إنشاء فرقة عمل مشتركة متعددة الجنسيات من بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد، سيكون حاسما للحد من قدرة الجماعات الإرهابية على العمل بحريّة عبر الحدود.

ثانيا، نحن بحاجة إلى إبقاء التركيز بشكل متضافر على الدعم الإنساني. ومكافحة الاتجاهات، مثل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، حاسمة الأهمية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع وعدم الاستقرار. والمسائل الاجتماعية والديمغرافية، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، والفقر المتأصل، والبطالة، وانعدام فرص الحصول على التعليم، وتزايد أعداد الشباب المحرومين، تقوّض أيضا الاستقرار السياسي والتماسك الوطني عبر منطقة الساحل. وفي نهاية المطاف، إن التصدي لتلك التحديات يتطلب اتباع نهج طويل الأجل. أمّا الإجراءات والبعثات والاستراتيجيات التي يعتمدها المجلس في منطقة الساحل، فيجب النظر فيها بعناية في سياق الدعم الدولي.

ثالثا، علينا أن ندرك الأثر الناجم عن استمرار عدم الاستقرار في ليبيا على الأمن بنطاقه الأوسع في منطقة الساحل. فالتدفق غير المشروع للأسلحة والمخدرات والأشخاص عبر المنطقة يقوّض الحكومات الوطنية، ويعرّض بلدان منطقة الساحل لثغرات أمنية لا يمكن التنبؤ بها. والتوصل إلى حل

للصراع في ليبيا مهم ليس للشعب الليبي فحسب، ولكن للمنطقة بنطاقها الأوسع. وتنوّه نيوزيلندا بالدور المتزايد الأهمية الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في معالجة المسائل الإقليمية. وفي هذا الصدد، نشجع الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي على تنسيق الجهود لدعم منطقة الساحل.

رابعا، نحن نشجع المبعوثة الخاصة على استمرار تواصلها مع جميع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية التي تركز على منطقة الساحل. وحقيقة أن هناك حاليا العديد من الاستراتيجيات التي تعتمدها شتى الجهات الفاعلة أمر يشكل خطرا بشأن ازدواجية الموارد، ويقوّض الجهود المبذولة لدعم المنطقة. لذلك، نرحب بزيادة التعاون بين مكتب المبعوثة الخاصة لمنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ونحث على المشاركة المستمرة والطويلة الأمد مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، وزعماء مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل. ومن شأن المزيد من التعاون أن يحسّن كفاءة وفعالية الجهود المشتركة في منطقة الساحل إلى حد كبير.

إن سعينا لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الساحل يجب أن يجري بانسجام بيننا. فإذا عملنا معا، حينئذ سوف يتم استخدام المكاسب الأمنية التي تحققت حتى الآن، وسوف نكون مستعدين لمواجهة تحديات المستقبل على نحو أفضل.

السيد أويارزون ماركيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إن الساحل منطقة ذات أولوية لإسبانيا. وفي طريقي إلى المكتب هذا الصباح، كنت استعرض بيانات وزير خارجية بلدي، وهو قال اليوم مرة أخرى أن الساحل منطقة ذات أولوية لإسبانيا. لماذا هذا؟ لأننا نتشاطر أربعة أنواع من التهديدات.

أولا، هناك الإرهاب. لقد أظهرت الهجمات على فندق راديسون بلو أن الإرهاب يشكل تهديدا رئيسيا للسلام والأمن. لهذا السبب، تتعاون إسبانيا بنشاط في مالي لتدريب قوات الأمن المالية كجزء من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري.

ثانيا، هناك عامل الهجرة. إن منطقة الساحل لديها دور حاسم للقيام به. ويكفي التذكير بأن ٩٠ في المائة من المهاجرين من منطقة جنوب الصحراء الكبرى يعبرون النيجر للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط. وموقف إسبانيا واضح جدا في هذا الصدد. وهناك مسؤولية جليّة مشتركة بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وأعتقد أنه ظهر بوضوح في مؤتمر فاليتا المعني بالهجرة أن أفريقيا وأوروبا يجب أن تواجها التحدي معا.

ثالثا، ثمة عامل الأمن والتنمية. فمن دون الأمن لن تكون هناك تنمية، ومن دون التنمية لن يكون هناك أمن. لهذا السبب، تستثمر إسبانيا في منطقة الساحل بلا تردد.

أخيرا، هناك عامل تغيّر المناخ. لقد عقدنا اجتماعا وفقا لصيغة آريا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أبرزنا خلاله حقيقة أن تغيّر المناخ يؤدي بوضوح إلى مضاعفة المخاطر. وأطلقنا في عام ٢٠١٣ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. فهي أثارت آمالا كبيرة، وإنما لم تتحقق جميعها. وبعد مرور عامين، توجد مسألتان مركزيتان أعتقد أنهما ما زالتا صالحتين تماما.

الأولى هي اتساق الاستراتيجية التي ذكرها ممثل فرنسا في المناقشة الأولى.

والاستراتيجية، أولاً وقبل كل شيء، ممارسة حقيقية لمضافرة جهود وكالات الأمم المتحدة باستمرار.

والفكرة الشاملة الثانية هي العمل. فعلينا أن نولي الأولوية لاتخاذ الإجراءات على تشخيص المشاكل. ومنطقة الساحل لا تحتاج إلى مزيد من الدراسات، الاستقصاءات أو التحاليل. ونحن جميعاً نتفق على التشخيص، والتحديات محددة بوضوح. وما تطلبه منطقة الساحل هو أن نتخذ الإجراء الآن، ونتصرف آخذين في الاعتبار أولويات المنطقة، ولا سيما تلك التي

حددها بلدان مجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل (مجموعة الخمس للساحل).

وفي ذلك السياق، أود أن أهنّئ، أولاً، المبعوثة الخاصة على إحاطتها الإعلامية والمهام الجسام التي تقوم بها، وأن أخبرها أنها تحظى بكل دعمنا. ثانياً، أود تهنئة تشاد على رئاستها المزدوجة لمنتدى التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل ومجموعة الخمس للساحل، التي نعتقد أنها ستنسق جهود الأمم المتحدة في المنطقة.

وأود أن أختتم كلمتي بالقول، مثلما قال نائب وزير خارجية بلدي في مؤتمر قمة مجموعة الخمس للساحل في إنجمينا يوم الجمعة الماضي، إنَّ التزام إسبانيا تجاه منطقة الساحل ليس مؤقتاً. إنه مستمر ويتسم برؤية استشرافية.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوثة الخاصة للأمين العام في منطقة الساحل، السيدة سيلاسي، على إحاطتها الإعلامية. والولايات المتحدة ترحب بمشاركتها الوثيقة مع القادة الإقليميين والمجتمع الدولي على نطاق أوسع، لمساعدة بلدان وشعوب منطقة الساحل على مسارهما نحو تحقيق حوكمة فعالة وأمن وتنمية ورخاء.

إنَّ الاعتداءات الرهيبة في باماكو في الأسبوع الماضي، التي قتلت نحو ٢٠ مدنياً بريئاً، بينهم أولئك الذين يساعدون مالي في جهودها لتوفير الخدمات الأساسية لسكانها، واعتداء الأمس على قافلة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، كانت تمرُّ قرب تيمبوكتو، فضلاً عن الخطر المستمر الذي تشكّله جماعة بوكو حرام، وبخاصة في شمال شرق نيجيريا وشمال الكاميرون، تذكيرٌ بمدى جسامة المخاطر على بلدان منطقة الساحل.

إنَّ تشكيل فرقة العمل المشتركة متعددة الجنسيات، بمشاركة نيجيريا، النيجر، الكاميرون، تشاد وبنن، هو أحدث مثال على الالتزام المتعمِّق من قِبَل البلدان الأفريقية بمكافحة الإرهاب. والقوات الأفريقية، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين، استجابت أيضاً للأزمة في شمال مالي في عام ٢٠١٣، بالعمل مع الفرنسيين لطرد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والجماعات الأخرى التي أقامت ملاذاً آمناً هناك. وعملنا في مالي بعيد عن الانتهاء، والمشاكل التي تواجهها مالي لا يمكن حلها بالقوة العسكرية وحدها. ونجاح عملية السلام في مالي يرهن بالتزام الأطراف المالية باتخاذ خيارات صعبة من أجل الأمن الجماعي للماليين. وإننا نرحب بالخطوات التي اتخذها الأطراف في مالي للحفاظ على ترتيبات وقف إطلاق النار؛ ولكن يجب أن نرى المزيد من التقدم من جانب الحكومة بشأن الإصلاحات المؤسسية التي ستمنح سكان شمال مالي حرية أفضل، وتُحسِّن الحوكمة لجميع المواطنين، فضلاً عن المزيد من التقدم المحرز من قِبَل الأطراف المالية تحضيراً للتجميع والدوريات الأمنية المشترَكة، لتمهيد السبيل لعودة قوات أمنية مستصلَحة إلى الشمال. والتقدم في هذه المجالات سيمكِّن الماليين من تحرير بلدهم من الإرهابيين وتعزيز ديمقراطيته، كما قال الرئيس أوباما مؤخراً – وهما الهدفان اللذان يلتزم بهما مجلس الأمن التزاماً عميقا. وأود أن أُبرز بضعة مجالات في المنطقة، حيث أعتقد أنه يمكننا أن نفعل المزيد.

أولاً، نعتقد أنَّ التركيز المعزَّز من جانب بلدان المنطقة على الحكم الرشيد أساسي. وهذا، على نحو ملائم، أحد أركان استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. والحوكمة والتحسينات الشاملة والفعالة ستشكِّل أساساً للاستقرار عبْر المنطقة. وقد أعرب شعب مالي وشعوب البلدان الأخرى في المنطقة عن رغبة واضحة في مؤسسات حكومية أكثر استجابة، وفي تغييرات ديمقراطية سلمية للسلطة، من خلال انتخابات شاملة وشفافة وحرة.

والأحداث الأخيرة في بوركينا فاسو توضح بجلاء أنَّ الحكومة المشروعة بقيادة مدنية هي شريان الحياة لأية ديمقراطية

وأساسية للاستقرار. وحين حاول فصيل من العسكريين الاستيلاء على السلطة من الرئيس الانتقالي في بوركينا فاسو في أيلول/سبتمبر، عارض السكان تلك المحاولة معارضة قوية. وأنشطة المجتمع المدني الجريئة ساعدت بوركينا فاسو على تجاوز أزمة حوكمتها. ويُتوقَّع من شعب بوركينا فاسو أن يذهب إلى مراكز الاقتراع للانتخابات يوم الأحد. وإننا نتطلع إلى النيجر، التي من المقرر أن تُجري انتخابات في مطلع عام ٢٠١٦، في ظل تحديات أمنية خطيرة على حدودها، لكي تواصل إحراز تقدم نحو التوطيد الديمقراطي والمشاركة السياسية.

ثانياً، يجب أن نعمل جماعياً لمكافحة القوى المحرِّكة الكامنة للعنف المتطرف في منطقة الساحل. والولايات المتحدة ترحب بجهود المنطقة لإيجاد شبكة شبابية جديدة لمكافحة ذلك العنف، التي نأمل لها تمكين تبادل أفضل الممارسات. ونرحب بحقيقة أنَّ القادة في منطقة الساحل يعملون لتعميق التعاون في ما بينهم، بما في ذلك من خلال مجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل (مجموعة الخمس للساحل) وعملية نواكشوط، بالتوصل إلى اتفاق على رؤية مشتركة للتهديدات عبْر الوطنية للمنطقة والجهود اللازمة لمعالجتها.

وستواصل الولايات المتحدة العمل مع شركائها في منطقة الساحل ومنطقة المغرب لبناء قدرتهم على مكافحة الإرهاب، لكي يستطيعوا معالجة القوى المحركة الكامنة للتشدد، وبناء الهيكل طويل الأمد لإنفاذ القانون، الذي سيحفظ المكاسب العديدة التي أحرزوها فعلياً. وفي هذا السياق، نشجع قادة منطقة الساحل على اعتماد نهج يشمل الحكومة كلها لمكافحة التطرف العنيف، ويجسِّد فهماً مشتركاً مفاده أنَّ الإرهابيين لن يُهزَموا بقوة السلاح وحدها.

ثالثاً وأخيراً، نشجِّع على إحراز المزيد من التقدم من قِبَل منظومة الأمم المتحدة وشركائها نحو التنفيذ الفعال لاستراتيجيتها المتكاملة لمنطقة الساحل. ونرحب بالاستعراض الاستراتيجي المقبل من جانب الأمين العام لمكتب مبعوثته الخاصة إلى منطقة الساحل، والنظر في توصياته بشأن سبُل تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة لمنطقة الساحل بفعالية. ونحن نشجِّع المبعوثة الخاصة سيلاسي على مواصلة مساعيها الحميدة مع الممثلين الخاصين للأمين العام في غرب أفريقيا ووسطها، وهم يعملون جميعاً لتعزيز التعاون الإقليمي وتدعيم المساعدة الدولية للمنطقة.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نرحب بالمبعوثة الخاصة للأمين العام في منطقة الساحل ونشكرها على إحاطتها الإعلامية بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

ونبدأ بالإعراب عن الأسف لأنَّ أعضاء مجلس الأمن لم يستطيعوا التوصُّل إلى اتفاق بشأن بنود مشروع بيان رئاسي سيُعتمَد اليوم بشأن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونودّ أن نناشدكم أن تُظهِروا مرونة وتأخذوا في الحسبان احتياجات العمل من قِبَل مجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل (مجموعة الخمس للساحل).

إنَّ أنغولا تُشيد بأعمال مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة الساحل في منع نشوب النزاعات والمساعي الحميدة في تعبئة الموارد للبرامج والمشاريع الأساسية، وفي مساعدة بلدان المنطقة، التي تواجه ظروفاً بالغة التعقيد والصعوبة. وكما ذُكِر في تقرير الأمين العام (S/2015/866)، إنَّ الحالة السياسية والأمنية والإنسانية، التي تتفاقم بسبب النزاعات المتكررة، المناخ غير القابل للتنبُّؤ، الأوبئة، الاتجار بالمخدرات، الجريمة المنظمة عبْر الوطنية وأنشطة الجماعات المسلحة والإرهابية، تؤثر بشكل خطير على أرواح ملايين الناس عبْر منطقة الساحل، مع انعدام أمن غذائي وسوء تغذية مُزمنَين يقتضيان اهتماماً مكرَّساً من قِبَل المجتمع الدولي.

والتطور الإيجابي هو التزام بلدان منطقة الساحل بإيجاد حلول مشتركة للمشاكل الخطيرة التي تؤثر عليها، لأنَّ الحالة السائدة تهديد للمنطقة كلها وما وراءها. وقد دفع ذلك مجتمع منطقة الساحل إلى مفهوم المُلكية في سعيه المشترك، الذي يشكِّل النهج الصحيح للتصدي للتحديات التي يواجهها. وينبغي للأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، توحيد القوى مع المجتمع الدولي في التصدي للتحديات التي تواجه بلدان منطقة الساحل، وتقديم الدعم السياسي والموارد المادية اللازمَين لمنطقة تعيش في ظروفٍ من الفقر المُدقع.

إنَّ عدة بلدان في المنطقة إمَّا أنها أجرت انتخاباتٍ أو هي في طور إجرائها، وهي عملية ينبغي أن تفضي إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وأن تكون مدعومة من المجتمع الدولي عبْر توفير المساعدة الانتخابية لتمكينها من تنظيم انتخابات حرة وشفافة ومسالمة. بيد أنَّ النزاعات والأنشطة الإجرامية تُضعِف النسيج الاجتماعي لبلدان المنطقة، ممَّا يجعل تنفيذ البرامج المتعلقة بالحكم الرشيد والتنمية أمراً بالغ الصعوبة.

ومنطقة الساحل تواجه تحديات أمنية جمة، ويرجع ذلك أساساً إلى حالة انعدام الأمن السائدة في مالي وليبيا وتحركات المجموعات المسلحة والإرهابية بغير قيود. وفي مالي، وبالرغم من توقيع اتفاق السلام، تواصل المجموعات المسلحة والإرهابيون والمتطرفون زعزعة الاستقرار في شمال البلاد ومهاجمة المدنيين والقوات المسلحة المالية والأفراد التابعين لبعثة الأمم المتحدة دون تمييز. والهجوم الإرهابي الأخير في باماكو دليل على أن السلام في مالي لا يزال بعيد المنال.

وفي ليبيا، فإن وجود حكومتين موازيتين وعجزهما عن مواجهة جماعة الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام والمنظمات الإرهابية الأخرى يغذي انعدام الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. ومن الأهمية بمكان أن تبرم الأطراف في ليبيا العملية السياسية بالتمكين لحكومة وطنية كوسيلة لتصعيد المواجهة ضد الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة خصوصاً، تعزيز المساعدات المقدمة إلى بلدان المنطقة. والقرار الذي اتخذته مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل بتعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والأمن لمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية يستحق الدعم المالي واللوجستي من المجتمع الدولي لتمكينها من مواصلة التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهابيون والاتجار بالمخدرات وبالبشر والهجرة الجماعية للأشخاص من أفريقيا جنوب الصحراء إلى الشمال وإلى أوروبا.

ومن أمثلة المبادرات دون الإقليمية الناجحة إنشاء فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات المؤلفة من دول حوض بحيرة تشاد وبنن، التي تضافرت جهودها لمواجهة جماعة بوكو حرام. ونجاح عمليات فرقة العمل تلك أدى إلى استعادة مناطق كانت في السابق خاضعة لسيطرة الإرهابيين وتحرير آلاف الأشخاص. وإلى جانب العنف المتصل بالنزاع، يبرز الأمين العام في تقريره كيف تتضرر منطقة الساحل نتيجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والأوبئة والكوارث الطبيعية. ونحن نشعر بقلق عميق إزاء مصير الملايين من الأشخاص الذين يعيشون في تلك الظروف القاسية.

ختاماً، نثني على مكتب الممثل الخاص لتعزيز مشاركة النساء والشباب في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وندعو وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة والشركاء والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي للإسهام في تنفيذ مشاريع في منطقة الساحل تستهدف معالجة مواطن الضعف الهيكلية الجسيمة في تلك البلدان. وذلك من شأنه التمكين من تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتكاملة، وتمكين الممثل الخاص من التنسيق بغية تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

أخيراً، فإننا نرى من الأهمية أن يتلقى مجلس الأمن المزيد من الإحاطات الإعلامية الدورية بشأن التطورات في المنطقة. ونثني على بلدان الساحل لجهودها المشتركة من أجل التغلب على التحديات القائمة وعملها المستمر مع المجتمع الدولي حفاظاً على السلم والأمن والتنمية في المنطقة.

السيد إليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيدة هيروت غيبري سيلاسي على إحاطتها الإعلامية المفصلة. ونرى أنه من المهم لمجلس الأمن أن يناقش موضوع منطقة الساحل بطريقة شاملة. وتقييمها للحالة في تلك المنطقة الشاسعة مفيد للغاية. والعدد المتزايد على الدوام من التحديات التي تواجهها المنطقة يؤكد أهمية مواصلة التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. والاتحاد الروسي قد رحب بتلك المبادرة منذ البداية باعتبار أنها تحمل آمالاً عريضة.

وقد أعدت مجموعة من المشاريع المفيدة لمساعدة بلدان المنطقة على التغلب على المشاكل القائمة. ويجب الانتقال إلى مرحلة عملية تجمع عدداً كبيراً من المشاركين من مختلف فروع منظومة الأمم المتحدة تحت مظلة واحدة. ومن الأهمية بمكان أن تنشئ الدول المهتمة بمنطقة الساحل الآليات ذات الصلة للتعاون، بدعم من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام. وبمرور الوقت، سيسمح ذلك لبلدان المنطقة بالاضطلاع بدور ريادي وتولي المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية الشاملة.

ونحن نسترشد على نحو متزايد بالنتائج الملموسة لعمل منتدى التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل. وتفعيل مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل يوفر نواة للمبادرات في تلك المنطقة. والآليات المتخصصة للتكامل القاري تعمل بصورة جيدة على مستويات مختلفة، منها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد.

ويقلقنا بشكل خاص التهديد الأمني لمنطقة الساحل، الذي تزايد بشكل ملحوظ خلال العام الماضي. وحالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وسوريا وعدم وجود استجابة منسقة دولياً يمتد أثرها إلى بلدان شمال أفريقيا. وبالتالي، فقد أصبحت تلك المنطقة ذات السيطرة الضعيفة مرتعا للإرهابيين وعصابات الجريمة المنظمة. علاوة على ذلك، نلاحظ مع القلق تحول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء إلى مرتع متنام لتلك الأنشطة. ولا يمكننا التغلب على تلك التحديات من خلال ذلك النمط من التدخل الخارجي الذي شهدته ليبيا.

والمواجهة ضد بوكو حرام مثال ناجح نسبياً لأن فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات هي من يتصدى لها، وإن كان تحقيق نصر شامل لا يزال بعيد المنال. وأنشطة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل لم تؤت ثمارها بعد، ويعتقد الإرهابيون أنهم يتمتعون بإفلات كامل من العقاب. وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال الهجمات الأخيرة التي شنتها القاعدة وجماعة الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام في باماكو.

ولا تزال الآليات المحلية للأمن، كعملية نواكشوط، في مراحلها المبكرة، وإن كانت قد حققت تقدماً. وانعدام الاستدامة السياسية والتخلف الاقتصادي والقلاقل الاجتماعية أمور تهيئ الأساس لتحول الشباب إلى التطرف. وإننا نرحب بالاهتمام المتزايد الذي توليه المبعوثة الخاصة للأمين العام للأسباب الجذرية للأزمة في منطقة الساحل. ونأمل أن يفضي التنفيذ المتسق لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بالمشاركة الواسعة من جانب الشركاء إلى تحسن نوعي للحالة في المنطقة.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة غيبري سيلاسي، المبعوثة الخاصة للأمين العام، على بيانها، وأود أن أكرر دعم بلدي الكامل لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وسوف أركز في بياني على ثلاث نقاط.

أولاً، إن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام في مالي خطوة حاسمة الأهمية لاستقرار البلد ومنطقة الساحل. وأغتنم الفرصة لأكرر تعازينا لحكومة مالي وأسر الضحايا المكلومة والدول الأخرى التي قتل رعاياها في الهجوم الإرهابي الذي وقع في باماكو في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. لم يكن ذلك الهجوم وليد اللحظة. فالاجتماع بشأن تنفيذ اتفاق السلام كان من المقرر أن يعقد في اليوم نفسه. علينا أن نوقف أولئك الذين يسعون إلى عرقلة عملية السلام.

ويجب أن تواصل الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بأسره، تقديم الدعم الكامل لتحقيق الاستقرار في مالي وتنفيذ اتفاق السلام. وفرنسا، من جانبها، وكما أعلن الرئيس هولاند في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر خلال المؤتمر المعني بالإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي الذي استضافته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ستقدم أكثر من ٣٦٠ مليون يورو كمساعدة لمالي و ٨٠ مليون يورو للمناطق الشمالية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.

ثانياً، إن فرنسا ملتزمة تماماً بمساعدة بلدان منطقة الساحل في التصدي للتحديات التي تواجهها. وإلى جانب أنشطتها في إطار الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، تواصل فرنسا بلورة استراتيجيتها بشأن الساحل والصحراء في نهج شامل يجمع بين قضايا الأمن والحوكمة والتنمية. وتغطي تلك الاستراتيجية أنشطة في ستة بلدان: السنغال وموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد. وتتركز تلك الاستراتيجية على أربع أولويات: الإسهام في تحسين الأحوال المعيشية للسكان، وتعزيز قدرة الدول على مكافحة الإرهاب وشبكات الاتجار الرئيسية ومكافحة التطرف من خلال دعم تطوير التعليم والإعلام وتشجيع التعاون الأمني الإقليمي وتيسيره.

وفي هذا السياق، تخصص فرنسا بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون يورو سنويا في صوة مساعدة ثنائية إلى البلدان الستة التي تشملها استراتيجيتنا، وهي جميعها متلقية ذات أولوية لمساعداتنا.

إن الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر لن تعمل إلا على تعزيز اقتناعنا بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يضافر جهوده في مكافحة الإرهاب. وفي منطقة الساحل، تمثل عملية بارخان إسهام فرنسا العسكري في مكافحة الإرهاب وتحسين الحالة الأمنية في منطقة الساحل منذ آب/أغسطس ٢٠١٤، وذلك بمشاركة ٣ ٥٠٠ من الجنود الفرنسيين على أرض الواقع في خمسة بلدان هي: بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد. وأدت عمليات بارخان إلى تحييد واعتقال أكثر من ١٠٠ إرهابي في سنة واحدة، بما في ذلك العديد من القادة، مع إلحاق أضرار طويلة الأجل بالقدرات التشغيلية واللوجستية للجماعات الإرهابية.

والنقطة الثالثة والأخيرة التي أود تناولها هي أن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل ينبغي أن تساعد بلدان الساحل على إقامة مشاريع تستفيد منها شعوبها. وينبغي للاستراتيجية تحسين التنسيق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة في منطقة الساحل وزيادة فعاليتها. وهدفها هو أيضاً وقبل كل شيء مساعدة بلدان منطقة الساحل على تنفيذ مشاريع عابرة للحدود الوطنية في المجالات الثلاثة المتمثلة في الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف. ومن الضروري أن تبدأ شعوب المنطقة في التمتع بالفوائد المرجوة من التزام الأمم المتحدة. وبالتالي، فإننا ننتظر بلهفة توصيات الاستعراض الاستراتيجي المقبل للاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل، ونأمل أن يزيد من تعزيز اتساق عمل الأمم المتحدة في منطقة الساحل وفي غرب أفريقيا.

وخلال العام المنقضي، عززت بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تعاونها، على نحو ما أظهره مؤتمر القمة الثاني لرؤساء الدول في نجامينا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي شاركت فيه المبعوثة الخاصة للأمين العام. وتُمثل العمليات

العسكرية المشتركة التي تقودها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بدعم من عملية بارخان، استجابة ملموسة من قبل دول المنطقة للتهديد الإرهابي. وتنضمّ فرنسا إلى المبعوثة الخاصة في هدفها الرامي إلى الجمع بين الجهود الإقليمية والدولية بالنيابة عن الساحل.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في شكر المبعوثة الخاصة غبري سيلاسي على إحاطتها الإعلامية الشاملة عن التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والحالة في منطقة الساحل.

وكما أبرزت السيدة سيلاسي، فإن الوضع في منطقة الساحل يظلّ مثيراً للقلق. ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمتها (انظر S/PV.7335)، واجهت المنطقة ولا تزال تواجه العديد من التحديات والنزاعات. ومما يثير القلق بوجه خاص استمرار الخطر الذي يشكله الإرهاب. ومن الأمثلة على ذلك الهجوم على فندق راديسون بلو في باماكو في الأسبوع الماضي والكمين الذي نُصب لحافلة رئاسية في تونس العاصمة أمس. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أعمق وأحرّ تعازي حكومة بلدي للأشخاص المتضررين وأتمنى الشفاء العاجل للناجين.

وتتضامن ماليزيا مع بلدان الساحل وجميع البلدان المتضررة بالمثل من آفة الإرهاب. ونحن ندين بقوة ودون مواربة جميع أعمال الإرهاب وممارساته، بصرف النظر عن دوافعها. وما زلنا ثابتين في التزامنا بمكافحة الإرهاب، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ويساورنا قلق مماثل إزاء الوضع الأمني الناتج عن الهجمات التي شنتها جماعة بوكو حرام في المنطقة. ويثير جزعنا الشديد على وجه التحديد الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق ضد الأطفال والخروقات لحقوقهم الإنسانية التي ترتكبها جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها لجنة بلدان حوض بحيرة تشاد وبنن لإنشاء وتفعيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، ونرحب بها. ويسرنا أن نلاحظ أن القوة تحرز تقدماً مطرداً في كفاحها ضد بوكو حرام، ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعم القوة. كما أغتنم هذه الفرصة لتسجيل تقديرنا للبلدان التي تسهم بجهودها في مكافحة بوكو حرام، وللترحم على الجنود الذين فقدوا حياتهم.

ومن المذهل أن عدد المشردين في جميع أنحاء المنطقة قد زاد زيادة كبيرة، من ١,٦ مليون في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٤,٤ ملايين في عام ٢٠١٥. ومن المؤلم بشكل خاص أن نلاحظ أن الأطفال قد تضرروا للغاية، إذ يقدر أن ١,٤ مليون طفل مشردون حالياً في نيجيريا والبلدان المجاورة. وفي الوقت نفسه، نشير إلى أن الحالة الإنسانية في المنطقة لا تزال هشة. وفي هذا السياق، ندعو السيدة سيلاسي إلى مواصلة العمل المكثف مع المنظمات الدولية ذات الصلة للتوصل إلى حل للمشكلة.

وفي ضوء هذه الخلفية، يسعدنا تعزيز التعاون بين مكتب المبعوثة الخاصة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، وعلى وجه التحديد الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ومن المهم للغاية فعلاً أن تكثّف الجهات الشريكة الرئيسية ذات الصلة جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات التي لا تزال تؤثر على المنطقة، بما في ذلك انتشار الأسلحة ونزعة التطرّف والتطرف العنيف وانعدام الأمن الغذائي والاتجار بالمخدرات والبشر والافتقار إلى التعليم والبطالة بين الشباب. ويسرنا بشكل خاص أن نحيط علماً بالجهود المتضافرة المبذولة لمواءمة المشاريع الوطنية مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. إن هذه الجهود، إلى جانب المشاركة الشاملة والمستمرة مع بلدان المنطقة، من شأنها أن تمكننا من وضع استراتيجية متكاملة حقاً تجلب التنمية المستدامة والرخاء إلى منطقة الساحل.

وفي حين أن التنسيق والتعاون الفعالين بين الشركاء المتعددي الجنسيات والمنظمات الإقليمية وبلدان المنطقة أمر ضروري، لا تزال ماليزيا تؤمن بأهمية إعطاء الأولوية للمبادرات الوطنية والإقليمية. وفي هذا الصدد، فإن دور منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل أمر لا بد منه للتنفيذ الفعال والناجح للمبادرات والاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة الساحل. ونشيد أيضاً بالالتزام والدعم القويين المقدمين إلى الاستراتيجية من قبل مختلف الشركاء الدوليين والجهات صاحبة المصلحة.

وتتطلع ماليزيا إلى الاستعراض الاستراتيجي الذي سيجريه الأمين العام لمكتب المبعوثة الخاصة، والذي سيتم في كانون الأول/ديسمبر. وما زلنا نأمل في أن يوفر الاستعراض الاستراتيجي تقييماً واقعياً ورؤية مهمة وتوصيات بنّاءة بشأن سبل تحسين تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وندرك أن المهام التي تواجه بلدان الساحل هائلة، ولذلك فإن الدعم الدولي ذو أهمية حاسمة. ولذا، أودّ أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام ماليزيا بالعمل عن كثب مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين – وبخاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان المنطقة – وذلك من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأعطي بعد قليل فرصة للمبعوثة الخاصة للرد على أي من التعليقات أو الأسئلة المثارة. وقد طرحت ممثلة ليتوانيا سؤالين – واحد بشأن الكيفية التي يمكن بها للمبعوثة الخاصة تقييم التقدم المحرز في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛ والثاني بشأن الكيفية التي تم بها تعزيز مكتبها خلال هذه الفترة.

سأدلي أولاً ببيان موجز بصفتي الوطنية.

أود بصفة خاصة أن أؤكد مجدداً دعم المملكة المتحدة الكامل للنهج المتعدد الأبعاد للأمم المتحدة وشراكتها مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهما من المنظمات الإقليمية. وهذا الأمر يتعلّق حقا بالنهج الوقائي والأمن والتنمية، وهو أمر مهمّ فعلاً. وكما أشار آخرون، فإن الهجوم الإرهابي الذي وقع يوم الجمعة في باماكو يوضح للأسف التهديدات الأمنية التي لا تزال تواجه مالي ومنطقة الساحل. وإننا ندين بقوة، كما فعل الآخرون، هذا العمل الوحشي، وما زلنا متضامنين مع سلطات مالي وأسر القتلى والجرحى. وقد آن الأوان الآن لبلدان المنطقة وشركائها الدوليين لمضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي لآفة الإرهاب وضمان الأمن لشعوبها.

وفي أماكن أخرى من المنطقة، تستمر جماعة بوكو حرام في تهديد السكان في الشمال الشرقي من نيجيريا ومنطقة حوض بحيرة تشاد الأوسع نطاقاً. ولا يستهدف إرهابها الأشخاص الأبرياء فحسب ولكنه أيضاً يرغم الملايين على الفرار من ديارهم، مما أدى إلى أزمة إنسانية. وهذا لا يؤدّي إلا إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في منطقة حوض بحيرة تشاد.

ومع ذلك، لا يسعنا أن ندع هذه الأعمال الرهيبة تُغشي رؤيتنا. ففي مالي، حيث يؤثر الأمن بشدة على جميع أنحاء المنطقة، شهدنا إحراز تقدم خلال الأشهر الأخيرة. فقد تراجع القتال بين الجماعات المسلحة في الصيف، ليحل محله استعداد لإيجاد حل سياسي لمشاكل مالي.

إننا نهنئ حكومة مالي، وأطراف اتفاق السلام الأخرى، على الالتزام الذي أظهرته. غير أن التقدم لا يزال هشا. ونحث جميع الأطراف على مضاعفة جهودها. وهي مدينة بذلك لمجمل شعب مالي، الذين يستحق السلام والأمن.

لقد شهدنا أيضا خلال هذا العام تحقيق تقدم في قدرة المنطقة، جنبا إلى جنب مع جيرانها، على مواجهة تلك التهديدات. وفي شهر أيلول/سبتمبر، تم حل مشكل الانقلاب في بوركينا فاسو بنجاح، بفضل الجهود الإقليمية التي بذلت.

ونتوقع أن تشكل الانتخابات قريبا نهاية عملية الانتقال إلى الديمقراطية. وهذا نجاح جدير بالذكر.

لا يمكننا غض الطرف عن التحديات المقبلة. فكما أشارت المبعوثة الخاصة، فإن منطقة الساحل هي منطقة مترابطة، والتحديات التي تواجه دولة واحدة تؤثر أيضا على جيرانها. وكثير منها انتقالي في طابعه. ويسلط التقرير الضوء بحق على الأمن الغذائي، والجريمة المنظمة، والانفجار السكاني، وتشكل كلها ضغوطا على إحدى أفقر المناطق في العالم. وفي هذا السياق، سندرس بعناية فائقة التوصيات التي قدمتها الممثلة الخاصة لنا للتو.

وفي ظل هذه الخلفية، تظل الركائز الثلاث لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، المتمثلة في الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف، تشكل الطريق الصحيح لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في المنطقة. ويسرني إشارة التقرير إلى مجموعة المشاريع التي تم إطلاقها وتنفيذها في إطار تلك الركائز الأساسية الثلاث. ونحن نتطلع إلى إحراز تقدم، لا سيما في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، وفيما يتعلق بالجريمة المنظمة والإرهاب، كما أشارت للتو المبعوثة الخاصة، وفيما يخص إيجاد حلول جذرية، بما في ذلك في مجال الأمن الغذائي. ونحن نتطلع أيضا إلى النتائج والاستعراض الاستراتيجي.

أخيرا، أود أن أشكر المبعوثة الخاصة سيلاسي وفريقها. حيث أنهما قد قدما معا إسهاما هاما، من أجل تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة خلال العام الماضي. وأتمنى لها كل التوفيق والنجاح، وهي تمضي بهذا العمل إلى الأمام في عام ٢٠١٦.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة للمبعوثة الخاصة سيلاسي لترد على أي من التعليقات التي سمعناها، وخصوصا السؤالين اللذين طرحا.

السيدة سيلاسي (تكلمت بالإنكليزية): فيما يخص السؤال الذي طرحته ممثلة ليتوانيا، بشأن ما إذا كانت دول المنطقة قد حققت تقدما في مجال مكافحة الإرهاب، فإن الجواب هو أنه قد جرى إحراز تقدم، بل ووضعت بعض البلدان استراتيجيات شاملة لمكافحة الإرهاب. ويعمل العديد من الشركاء الثنائيين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، على تعزيز قدرات الجهات الفاعلة من الدول وتعمل الأمم المتحدة أيضا، من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، على بناء قدرات تلك البلدان لمواجهة الإرهاب. ومع ذلك، فإن مستوى وتعدد التهديدات المرتبطة بالإرهاب في المنطقة يصل حدا ربما يتطلب بذل المزيد من الجهود. وفي هذا الصدد، أود أن أقول بأنه كانت هناك توصية، في مرحلة ما، تتعلق بتزويد مكتبي بخبير في مجال الإرهاب لدعم البلدان في المنطقة، لكن ذلك لم يتحقق أبدا. وأود القول بأن مكتبي كان سيستفيد من ذلك، وكانت ستتوفر له قدرة إضافية لدعم المنطقة.

لقد كان هناك تعليق أدلى به ممثل الصين بخصوص المشاريع التي تنفذها الأمم المتحدة في المنطقة. ولدي شعور بأن هناك تصورا لدى بعض أعضاء المجلس بأن الأمم المتحدة لا تبذل ما يكفي، مقارنة مع ما هو متوقع منها. وأود أن أقول إن ما قمنا به، على الأقل على المستوى الإقليمي، قد ورد باستفاضة في تقرير الأمين العام (S/2015/866). ولكنني أود أن أضيف أن ما نحاول التصدي له في منطقة الساحل، هو مشاكل هيكلية طال أمدها. ويستغرق التصدي لها وقتا طويلا. وتتمثل القيمة المضافة للاستراتيجية في أنها تستدعي أن تعمل كيانات الأمم المتحدة معا بطريقة متكاملة، وتقوم بتطوير مشاريع إقليمية، وهذا ليس بالمسعى السهل. ويتجلى ما حاول مكتبي القيام به خلال العام الماضي، أولا وقبل كل شيء، في كسب تأييد وملكية بلدان المنطقة لتلك العمليات. لقد تمكنا من تطوير تسعة مشاريع رئيسية، تم إطلاق خمسة منها. وتنفذ العديد من الوكالات، تلك المشاريع في عدة بلدان، من خلال اتباع نهج شمولي.

ثانيا، إننا نعتبر تلك المشاريع التسعة من المشاريع الرائدة لدينا بسبب طبيعتها الأساسية. ونحن نعتقد أنه سوف يكون لها تأثير سريع وواضح. وفي الوقت نفسه، أطلقت كيانات الأمم المتحدة ١٠ مشاريع إقليمية أخرى. ولم أشر هنا إلى مجمل العمل الذي قامت به هيئات الأمم المتحدة على المستوى الوطني داخل البلدان. بالتالي، فإننا نبذل قصارى جهودنا وفق القدرات المتاحة لتحقيق التوقعات. ولكنني أريد أن أؤكد بأن ما نحاول القيام به هو عملية وقائية هيكلية. نحن لا نحاول حل صراع دائر، أو معالجة قضايا على المدى القصير. بدلا من ذلك، فإننا نعالج القضايا طويلة الأجل، التي يستغرق حلها وقتا طويلا. وأود التشديد على ذلك، وجعل المجلس يفهم بأن ما نقوم به هو مسعى طويل الأجل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة سيلاسي على التوضيحات التي قدمتها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.